



السعي لسيدقا القنوان في ظل غياب الدولة :
العدالة الانتقالية والشرطة في ال طقاند التي تسيطر عليها
ال عارضة في وسريا / ال جزء الثاني

تموز/يوليو ٢٠١٤



Integrity Research and Consultancy

Somerset House, Strand

London WC2R 1LA

T +44 (0) 207 759 1119

E syria@integrityresearch.com

W www.integrityresearch.com

هذا التقرير هو الثاني في سلسلة من ثلاثة أجزاء تركز على الوضع الحالي والدروس المستفادة فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية و مبادرات الشرطة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا .

ركز الجزء الأول على تأثير رحيل العناصر الأمنية والقضائية للدولة السورية على الأوضاع في تلك المناطق، بالإضافة إلى المؤسسات القضائية التي ظهرت في ظل هذا الفراغ السياسي والمؤسسي، بما في ذلك مستويات المؤسسة في هذه المؤسسات، تطبيق الشريعة الإسلامية، والنظم القانونية التي يجري حالياً مناقشتها واختبارها في بعض المناطق.

ويتناول الجزء الثاني مجموعة متنوعة من المؤسسات والهياكل التي حاولت تطبيق هذه النظم والممارسات القانونية المختلفة، والمحاولات لخلق أطر قانونية وتشريعية موحدة من هذا المزيج المتنوع.

أما الجزء الثالث فيبحث في الدور الحاسم الذي يلعبه المهنيون القانونيون في مختلف المبادرات القانونية والأمنية التي طُبِّقَت أو التي هي حالياً قيد التطبيق في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام السوري. كما يتناول هذا الجزء أيضاً دور مجالس المحافظات والمجالس المحلية في هذه المبادرات. في الختام، يقدم الجزء الثالث ملخصاً موجزاً للدروس المستفادة وتوصيات للجهود المستقبلية استناداً إلى هذه الدروس.

تستند المعلومات الواردة في هذه البحث بشكل رئيس إلى المقابلات التي أجراها باحثونا في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤ مع عدد من المشاركين من سوريا من عناصر فاعلة في المبادرات والمؤسسات القضائية والأمنية وممن هم على اطلاع على وضع وتطور هذه المبادرات والمؤسسات في محافظات حلب وإدلب ودرعا ومناطق أخرى خارج نطاق سيطرة النظام (ريف دمشق، دير الزور، وثلاث مناطق في غربي كردستان، والرقعة) بالإضافة إلى مناطق تحت سيطرة النظام؛ حيث يزداد اعتماد النظام السوري على مليشيات محلية، مثل قوات الدفاع الوطني، ومع هذا الاعتماد يزداد عدم قدرته أو رغبته في السيطرة عليها مما يطرح أسئلة خطيرة على المدى الطويل حول تشريعات النظام القضائية والأمنية¹.

لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير، يرجى التواصل معنا على البريد الإلكتروني التالي:

syria@integrityresearch.com

¹ سبق وواجه نظام الأسد الأب مشكلة مماثلة مع الميليشيات الموالية لنظامه، "الشبيحة" الأوائل، التي ظهرت في الثمانينات من القرن الماضي. حيث تم إطلاق يدهم في التهريب وإتجار بالمخدرات. ويعرف عن الشبيحة شراستهم بإظهار ولائهم للنظام وعلاقاتهم القوية مع قيادات رفيعة المستوى في مؤسساته العسكرية والإدارية. ومع ذلك فقد واجه نظام حافظ الأسد مشاكل جدية في السيطرة عليهم بسبب استشراف فسادهم وقوتهم مما أوجب إعادتهم تحت سيطرته وهو الأمر الذي أصبح جزءاً هاماً من سياسة تحرير اقتصاد الدولة السورية في التسعينات من القرن الماضي.

تطبيق العدالة: المؤسسات الاحترافية، المؤسسات الأصولية و المحاكم المختلطة

يعتبر تصنيف المؤسسات القضائية حسب مؤهلات كادرها وقدراتها التنفيذية أمراً بالغ الأهمية للوصول لفهم أفضل لمؤسسات العدالة الناشئة في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام السوري. وعليه يمكننا تصنيف المؤسسات القانونية الموجودة حالياً في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري استناداً إلى كوادرها وصلحاياتها إلى ما يلي:

١- المؤسسات الاحترافية: تشمل عدداً قليلاً من المؤسسات القانونية الناشئة التي يلعب فيها الحقوقيين و رجال الشرطة المنشقين دوراً بارزاً. وقد توقفت بعض هذه المؤسسات لنقص الدعم المادي والعسكري. إضافةً لهذه المؤسسات هناك عدد قليل من محاكم الصلح المدنية التي ناقشناها في الجزء الأول من هذا التقرير والتي لا تزال تستخدم ختم الدولة السورية. وقد استمرت هذه المحاكم بتقديم الخدمات التي كانت تقدمها قبل اندلاع النزاع وإن كانت الآن في حدود ضيقة لا تتجاوز وظائف كاتب العدل.

٢- المؤسسات الشرعية الأصولية (المحاكم والهيئات التي تأخذ بتفسير حريفي للنص الديني): وهي مؤسسات تعتمد على أشخاص لا يتمتعون بأي معرفة أو خلفية قانونية، عادةً رجال دين، يعينون قضاة تحت راية التفسير السلفي² الحريفي للشرعية مباشرة من مصادرها الأصلية (القرآن والسنة). عادةً ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل جماعات مسلحة قوية ذات موارد كبيرة تعتبر وجود مثل هذه الكيانات القضائية عاملاً حاسماً لمهتهم في سوريا. و قد يشمل كادر هذه المؤسسات بعض المقاتلين أجنب، وربما تكون أصغر من المحاكم المختلطة لجهة عدد العاملين فيها. من أبرز الأمثلة على هذه الكيانات المحاكم العسكرية التابعة للدولة الإسلامية³ الذين يعتبرون أنفسهم مؤسسات سلفية، التي لا يبدو أنها تحتوي على أية حقوقيين وإن كان كادرها لا يقتصر بالضرورة على رجال الدين، حيث يتراأس محاكمهم عادةً قادة عسكريين في تنظيم الدولة الإسلامية.

٣- المحاكم المختلطة: و يحتوي كادرها على حقوقيين منشقين وآخرين من متطوعين، بالإضافة لأعضاء سابقين في الجيش السوري الحر للقيام بمهام الشرطة، و قضاة من رجال دين. وتعتبر هذه المحاكم الأكثر شمولاً بين جميع المؤسسات القانونية الموجودة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. تتنوع هذه المحاكم لتشمل كيانات غير مسلحة تفتقر إلى أي آليات تنفيذية أو دفاعية أو الدفاع و منظمات مسلحة قوية نسبياً.

٤- سلطات الحواجز: وهي كيانات محلية غير رسمية صغيرة التعداد، ولا تتعدى كونها نقاط تفتيش يقوم عليها عدد قليل من الحراس، وقد يلحق بها غرفة مجاورة. أما وظيفتها فهي إما الأمن العسكري البحت، على سبيل المثال

² يستخدم مصطلح سلفي في هذا التقرير للإشارة إلى المجموعات أو الأفراد الذين يأخذون بتفسير حرف للنص الديني. رافضين في الوقت نفسه بعض اجتهادات العلماء الإسلاميين الإصلاحيين الذين ارتأوا وجوب النظر للنص وتفسيره من خلال السياق والظرف التاريخي المرافق لنزوله.

³ ظهرت الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام في نيسان/إبريل ٢٠١٣ عندما اندمجت جبهة النصرة مع دولة العراق الإسلامية. وخلال صيف عام ٢٠١٣، سيطرت الدولة الإسلامية على مواقع هامة في شمال وشرق سوريا وخاصة بالقرب من الحدود التركية. على الرغم من أن الدولة الإسلامية لم يكن لديها مناطق خاضعة لسيطرتها في إدلب كما هو الحال في أجزاء أخرى من سوريا، فقد كان لهم وجود قوي في عدد من المناطق لا سيما في شمال المحافظة. ف أوائل عام ٢٠١٤ ظهرت عدة تحالفات بين الثوار لإخراج مقاتلي الدولة الإسلامية من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال سوريا. حيث قادت جبهة ثوار سوريا المشكلة حديثاً مع الجبهة الإسلامية القتال ضد الدولة الإسلامية في إدلب وغربي حلب. في وقت كتابة هذا التقرير لم يعد لمقاتلي الدولة الإسلامية إلا وجود محدود جداً في محافظة إدلب، كما أنهم فقدوا بعض مواقعهم في حلب، ومع ذلك فقد نجحوا باغتيال العديد من قادة الفصائل المنافسة في العديد من المدن والبلدات الخاضعة حالياً لسيطرة المعارضة في إدلب حيث كان لهم وجود سابق.

تفتيش المركبات لمنع دخول تلك المحملة بالمواد المتفجرة ومنع الأفراد المسلحين من دخول مناطق معينة مثل سوق المدينة، أو إنزال العقوبات، كمصادرة ممتلكات المتهمين بأنهم "شبيحة"، مع مستويات مختلفة الإخلاص والدقة في هذه الكيانات. ومن المحتمل أن هذه السلطات لا تحتوي عناصر من رجال الشرطة المنشقين أو الحقوقيين أو رجال الدين.

-المؤسسات القضائية الاحترافية

أتت هذه المؤسسات كاستجابة فورية لانسحاب النظام من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة لتوفير العدالة والخدمات القضائية لأهالي هذه المناطق، ويمكن القول بأنها محدودة التخصص ومحلية التأثير. يعتمد وجود واستمرار هذه المؤسسات إلى حد كبير على الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وإلى مدى استفادتها واندماجها بالهيكل والموارد القضائية السابقة للدولة السورية.

يؤمن أنصار هذه المؤسسات بأن المؤسسات القضائية يجب أن تدار من قبل حقوقيين محترفين حصراً وأن القانون المعمول به في المحاكم السورية يجب أن يكون القانون السوري. وعلى الرغم من أن هذا الرأي قد أصبح مجرد وجهة نظر أكثر من كونه أمراً واقعاً، إلا أنه لم يكن كذلك في بداية النزاع حين كان الشعور والخطاب المدني أقوى، وحين كانت لدى المجموعات المسلحة ذات التوجه الوطني آمال بتلقي تمويل كبير. في تلك المرحلة من الصراع حصل بعض التقدم نحو تحقيق هذا الهدف حيث كان هناك تمثيل قوي من الحقوقيين المحترفين، بما في ذلك قضاة منشقين، في عدد من المحاكم التابعة لقوات المعارضة كتلك التي كانت موجودة في تل رفعت، مارع، وحارم. وتشير الدلائل إلى توافر درجة من الحرية آنذاك لإصدار أحكام قضائية حتى بحق أعضاء الجماعات المسلحة، وقد أشار عدد من الأشخاص الذين التقاهم باحثينا لعدة حوادث تم فيها إصدار أحكام بحق قادة عسكريين، ولقبول أولئك القادة بالأحكام الصادرة بحقهم⁴.

وقد طالت بعض التعقيدات الكيانات القضائية المستقلة والمنظمة التي تم إنشاؤها في مدينة حلب في بداية النزاع. حيث أعاق القتال العنيف المستمر وانقسام المدينة إلى جزء خاضع لسيطرة النظام وآخر خاضع لقوات المعارضة الجهود الرامية لتوحيد المؤسسات مدنية التوجه. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لأحد القضاة المنشقين، يقع قصر العدل وهو أهم المؤسسات القضائية في حلب تحت قلعة حلب التي يسيطر عليها النظام، في حين أن قاعة المحكمة الرئيسية تقع في جزء آخر من المدينة الخاضع لسيطرة قوات المعارضة.

أضف إلى ذلك تشكيلة كتائب المعارضة المقاتلة التي ساهمت في هذه التعقيدات. حيث سيطرت قوات مشكلة من أبناء الريف في محافظة حلب على أجزاء من مدينة حلب نفسها، تلا ذلك فيما بعد تشكيل قوات من أبناء حلب المدينة والتي ماتزال موجودة حتى الآن. وقد ذكر عدد ممن التقيناهم من مدينة حلب ممن يعيشون الآن في المناطق

⁴ أحد المحامين الأحرار والذي كان قد عمل لفترة في محكمة مشابهة أخبرنا الحادثة التالية أول قضية لدينا كانت ضد ضابط منشق من الجيش السوري وقائد عسكري بارز في قوات المعارضة، حيث قاموا بالاستيلاء على كم كبير من البضائع من تاجر حلبي ومن ثم اتهموه بالعمالة للنظام. بعد ذلك استخدم رجال القائد هذه الأموال لشراء أسلحة. استجاب القائد لاستدعاء المحكمة وقام بدفع كامل قيمة البضائع والسيارة الذين تم مصادرتهم من التاجر. في قضية أخرى تتعلق بأسر عضو من جبهة النصرة ضابط في المخابرات الجوية. عندما مثل الأسير أمام المحكمة بدا واضحاً تعرضه للتعذيب، حينها استدعت المحكمة عضو جبهة النصرة الذي كان الأسير في عهده. رفض مقاتل الجبهة المثل أمام المحكمة، لذلك تم استدعاء قائده الذي حضر للمحكمة. ادعى قائده أنه لم يعط أوامر بالتعذيب، وبالتالي أنكر مسؤوليته ومع ذلك حكمت محكمة أنه كان مسؤولاً ورفضت الاستئناف، لأنه لم يكن هناك محكمة استئناف في ذلك الوقت!

التي تسيطر عليها المعارضة أن أي قوة شرطة ناشئة تتطلب دعم الجماعات المسلحة الريفية لكي تصبح قادرة على تنفيذ أحكام أي محكمة ثورية في حلب. هذا وقد حاول أعضاء المجلس الثوري في حلب تشكيل قوة شرطة محترفة من خلال قيامهم بتجنيد قادة الشرطة المنشقين. إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل ويعزى ذلك إلى إصرار الكتائب المقاتلة على استخدام قوات "ثورية"⁵ حصراً لتولي زمام مبادرات الشرطة⁶.

على الرغم من كل ما تقدم يبدو أن السبب المباشر لفشل المحاكم التي أسست في المراحل المبكرة من النزاع لم يكن دائماً الجماعات المسلحة، بقدر ما هو نقص التمويل. على سبيل المثال، في واحدة من القضايا الأولى في محكمة حارم، التي أنشئت من قبل مجموعة من القضاة المنشقين، اضطرت المحكمة إلى تسليم معظم المعتقلين لمحكمة أخرى شرعية تتمتع بتمويل أفضل لأنهم لا يملكون الموارد المالية اللازمة لإطعام المعتقلين لحين إجراء محاكمة⁷. بالإضافة إلى ذلك، عانت المؤسسات القضائية المعارضة الناشئة من نقص في الكوادر من قضاة ومحامين وخبراء قانونيين مهرة بعد فرار العديد منهم من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وبشكل عام تم تعليق المبادرات المبكرة لإنشاء مؤسسات مدنية مستقلة من خلال المحاكم كما كان الحال في منبج، تل رفعت، مارع وحارم وتم تقييد سلطات هذه المحاكم بشدة أو تحييدها. وفي حالة حارم فقد أصبحت المحكمة المدنية تابعة لمحكمة شرعية أكبر بعد الاستيلاء عليها من قبل ألوية المحلية.

أما المحاكم الأخرى التي ما تزال تستخدم القانون السوري فهي عدد قليل من محاكم الصلح المدني التي ماتزال مستمرة في عملها باستخدام ختم الدولة السورية. وتوجد مثل هذه المحاكم في معرة النعمان وسراقب في محافظة إدلب، وحتى في بلدة منبج التي ازدادت سيطرة مسلحي الدولة الإسلامية عليها، مع ذلك فقد بقيت محكمة الصلح تعمل بسبب دعم لواء التوحيد الإسلامي المعتدل ذو التوجهات الوطنية. ويعود استمرار وجود هذه المحاكم في منبج وغيرها لسببين: أولاً أن القضاة والحقوقيين لم يتركوا وظائفهم ولم يضطروا للنزوح خارج بلداتهم ومدنهم. ثانياً أن سلطة هذه المحاكم ووظيفتها القضائية اقتصرت على وظائف كاتب العدل، مما جعل وجودها ضرورياً لتسيير الأعمال التجارية التي ما تزال تحدث عبر الحدود، فضلاً عن تسهيل استمرارية العمل مع سجلات المحكمة القديمة لاستخدامها في الزواج وتجديد الرخص اللازمة للسفر عبر الحدود.

ومن الجدير بالذكر أن التطورات الأخيرة على الأرض قد أعطت فرصة ولو لوقت محدود لتعزيز هذه المؤسسات الاحترافية. هذا يتعلق بشكل خاص بالتطورات العسكرية في الشمال الغربي من سوريا في أعقاب إعادة تمويل الجماعات المسلحة المعتدلة ودفعهم قوات الدولة الإسلامية للانسحاب. وهو أمر إيجابي خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن العديد من السوريين ذوو التوجهات العلمانية والمدنية يعتبرون أن الدولة الإسلامية وما شابهها من جماعات تكفيرية تتنافى مع مبادئ الإسلام وأنها لا تتناسب هي ومحاكمها مع الواقع التركيبية السورية، وقد تنامي

⁵ تم استخدام تعبير "ثوري" من قبل المشاركين للدلالة على القوات غير النظامية التي تتألف غالباً من ثوار منطوعين من الريف بدل المنشقين المحترفين.

⁶ وفقاً لأحد المحامين الحلبين المنشقين الذين هم على دراية بهذه المبادرة، فقد أصبح أحد قادة لواء التوحيد، الذي استشهد فيما، بعد قائداً للشرطة الثورية في حلب

⁷ بحسب أحد القضاة الأحرار "لقد قمنا-أي القضاة الأحرار- بإنشاء محكمة في حارم. عندها قام عناصر الجيش الحر بجلب ١٥٠ سجيناً لنا لمحاكمتهم، لكننا حينها لم نكن نملك ما يكفي من المال بعد أن أنفقنا كل مالدينا على إنشاء وإدارة المحكمة. لذلك لم نستطع النظر إلا في ٣٥ قضية من أصل ١٥٠ حيث برأنا معظمهم. لذلك اتصلت بمعاذ الخطيب، رئيس الائتلاف آنذاك، لطلب المال من الائتلاف ولكن على الرغم من الوعود بدعم هزيل مقداره ١٠٠٠ دولار، لم نتلقى أي شيء. وبالتالي قرر القائد الذي جلب السجناء أخذ من تبقى منهم، وهكذا تم إرسال 70 سجيناً إلى الهيئة الشرعية في مدينة حلب".

هذا الاعتقاد بعد العديد من التجارب الشخصية السيئة لمن اضطروا للخضوع لحكم الدولة الإسلامية. وقد ترسخ حكم جماعات مثل الدولة الإسلامية بسبب الدعم الضعيف لجماعات المقاومة المسلحة وغير المسلحة ذات التوجه الوطني ومابداً في البداية بأنه قدرة السوريين على احتمال وجود هذه الجماعات المتطرفة على الرغم من أنهم أوضحوا منذ البداية بأن دوافعهم تتجاوز العمل العسكري على الجبهات العسكرية ضد النظام. إلا أن زيادة التمويل فيما بعد للجماعات المسلحة المعتدلة شكل دفعة كبيرة وناجحة ساعدتهم على طرد قوات الدولة الإسلامية من إدلب وبعض المناطق في حلب في أوائل عام ٢٠١٤، وفتح المجال لمزيد من المؤسسات القضائية الاحترافية. حيث تم في وقت لاحق إعادة افتتاح محكمة حارم برئاسة قاض محترف. وعليه يبدو أن التحرير العسكري لمنطقة شرطاً مسبقاً، ولكن ليس كافياً، لظهور واستمرار المؤسسات القانونية الاحترافية.

-المحاكم المختلطة

المحاكم التي استطاعت الاستمرار حتى الآن هي المحاكم التي استطاعت التوصل لصيغ وتسويات مطمئنة لباقي القوى على الأرض. وعليه فالمحاكم الأكثر انتشاراً من باقي المؤسسات والكيانات القانونية المذكورة أعلاه المحاكم على الأرض هي المحاكم المختلطة و المحاكم الشرعية الأصولية. لأغراض هذا التقرير، سنستخدم مصطلح "محكمة شرعية مختلطة" للإشارة إلى المحاكم التي تضم حقوقيين ورجال دين. و نادراً ما تضم هذه المحاكم قضاة من أنصار القانون المدني، إلا أن كادرها يحتوي على محامين من جماعات مثل المحامين الأحرار وهم حقوقيون منشقون من أنصار النظام القضائي الاحترافي.

تهدف هذه المحاكم للحد من التطبيقات التعسفية وغير المؤسساتية لباقي الجماعات والمحاكم والهيئات الشرعية الأصولية التي تقوم بتطبيق الشريعة كقانون غير مكتوب من قبل بعض الأفراد غير المؤهلين حقوقياً وفقهياً من خلال محاولة التأثير على هذه المؤسسات الناشئة القوية ودفعها لتبني قانون مكتوب. تعتمد المحاكم الشرعية المختلطة على التقاليد الفقهية، جامعةً ما بين مهارات المحامين وعلماء الفقه بالاعتماد على مقاربة حرفية لنصوص مكتوبة. وقد انتشرت هذه المحاكم في وسط وجنوب إدلب، درعا، وأجزاء من حلب في المناطق التي تنتشر فيها ألوية محلية ذات توجهات وطنية بدلاً من القوى السلفية والتكفيرية.

-المحاكم الشرعية الأصولية:

وهي محاكم لا يوجد للعاملين في السلك القضائي أي دور فيها. تتبنى هذه المحاكم، التي عادةً ما تكون تابعة للجماعات المسلحة ذات التوجه السلفي، قراءة حرفية للنص الديني. الأصولية في هذا السياق تعني رفض تقاليد الفقه الإسلامي والإصرار على قراءة حرفية للمصادر النصية بدلاً من أي تطلع إلى الوصول لقانون مكتوب مستند على أحكام الشريعة. تميل هذه المحاكم وداعميها، بما في ذلك جماعات مثل أحرار الشام الإسلامية في شمال إدلب⁸

⁸ حتى انسحابهم في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، كان الجزء الشمالي الشرقي بالإضافة إلى المناطق الوسطى في إدلب الجزء الوحيد من المحافظة الذي شهد تواجداً كبيراً لمقاتلي الدولة الإسلامية. تنتشر الكتائب السلفية في هذه المناطق أكثر من غيرها جزئياً بسبب الأهمية الاستراتيجية للمعايير الحدودية مع تركيا وللسيطرة على اتوستراد حلب-دمشق الدولي. كانت أحرار الشام الإسلامية من بين أقوى الألوية في شمال ادلب الذي حيث كانت تهيمن على المحاكم الشرعية في باب الهوى وبنش

أو جبهة النصر في مدينة حلب وبلدة في جنوب شرق درعا، إلى اعتبار تنفيذ الشريعة كقانون غير مكتوب كفاية في حد ذاتها وحجر زاوية لدولتهم المستقبلية، بدلاً من كونه حلاً مؤقتاً.

وتعتبر محاكم الدولة الإسلامية الشكل الأكثر تطرفاً والأقل قبولاً من المحاكم الشرعية الأصولية. وعلى الرغم من أن الدولة وأنصارها يروجون لمحاكمهم على أنها محاكم شرعية تعتق تفسيراً حرفياً للنص الديني، إلا أن قيام الدولة الإسلامية بصلب من تتهمهم بالتحالف والتآمر مع الكفار، أو قطع رؤس منافسيهم من الجماعات الإسلامية الأخرى، هذه التصرفات جعلت محاكم الدولة الإسلامية أقرب لكونها محاكم عسكرية متطرفة منها لمحاكم شرعية، خاصة وأن قضاتها هم قادة عسكريين وليسوا رجال دين. وبحسب مصادرنا لا تلقى هذه المحاكم قبولاً من عامة السوريين بما في ذلك الإسلاميين منهم. أما محاكم الدولة الإسلامية الأكثر مأسسة الموجودة في شمال شرقي سوريا، حيث تتوافر للدولة الإسلامية سيطرة أكبر على الأرض، فقد أصدرت أحكاماً أكثر تطرفاً تقضي، على سبيل المثال، بإجبار المسيحيين على دفع الجزية. وقد قوبلت هذه الأحكام بازدراء حتى من قبل علماء سلفيين هذا بالإضافة لاحتجاجات وإضرابات من قبل الأهالي.⁹

محاولات توحيد المؤسسات القضائية

لا توجد محاولات كثيرة لتوحيد المؤسسات القضائية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، مما يدل من جهة على ارتفاع سوية المؤسسات التنظيمية وعلى العقوبات الكبيرة التي تحتاج إلى تدليل لإنجاح هذه المحاولات من جهة أخرى. تشمل هذه العقوبات: الحاجة إلى تأمين دعم من الأولوية العسكرية المحلية، تأمين مصادر تمويل كافية، التوفيق بين مصالح جميع القوى على الأرض بما في ذلك الجماعات الأجنبية و المتشددة. وتوجد مثل هذه العقوبات أيضاً في سياق المحاكم التي تسعى لتحسين مستويات الكفاءة المهنية لكوادرها وتعزيز استقلاليتها.

مجلس القضاء الشرعي (محافظة إدلب)

حتى وقت قريب، ظلت حالة الانقسام والمحلية الشديدة التي اتصفت بها المؤسسات القضائية الناشئة في محافظة إدلب، فضلاً عن ظهور الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام في منتصف عام ٢٠١٣، عقبة في وجه محاولات سابقة لتوحيد النظم القضائية في المحافظة. وقد أدت المبادرات التي تولى زمامها علماء مسلمين من إدلب في الآونة الأخيرة إلى خلق مستوى إسمي على الأقل من الوحدة بين المحاكم الشرعية في جميع أنحاء المحافظة. حيث لعبت هيئة العلماء الأحرار دوراً ملحوظاً في تأسيس مجلس القضاء الشرعي لتنظيم انتشار المحاكم الشرعية في محافظة إدلب¹⁰ ولتشجيع هذه المحاكم على تبني القانون العربي الموحد.¹¹

⁹ على سبيل المثال هناك تصريحات [أبو قتادة الفلسطيني، لصحيفة الحياة](#)، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ حول هذا الموضوع، بينما كان في طريقه للمحاكمة في الأردن بتهمة تتعلق بالإرهاب.

¹⁰ في أوائل عام ٢٠١٢، انشقت مجموعة من علماء المسلمين في إدلب عن وزارة الأوقاف لتشكيل هيئة العلماء الأحرار. ووفقاً لمصدر من داخل الهيئة أنشأت المجموعة محكمة خان السبل الشرعية في نيسان/إبريل ٢٠١٣. ويتأثر من الولاءات المحلية تم إنشاء تنظيمين قانونيين آخرين هما - الهيئة القضائية الشرعية و حلف الفضول. إلا أن الهيئة لاتزال الجهة التي تمثل العديد من علماء الدين الإسلامي في محافظة إدلب بما في ذلك كبار الشخصيات وقادة الجماعات المسلحة المحلية.

¹¹ حسب مصادر من هيئة العلماء المسلمين ومجلس القضاء الشرعي، المحاكم المرتبطة بمجلس القضاء الشرعي في إدلب هي ١٥ محكمة في المناطق التالية: معرة النعمان، سراقب، ريف سراقب، باب الهوى، بنش، حزانو، كفرنبيل، جرجناز، معرة حرمة، معرة مصرين، سلقين، الصرمان، منطف، والرامي.

وبحسب مصدر في هيئة علماء المسلمين في سوريا فقد بدأت الهيئة كمنظمة مع إنشاء المحكمة الشرعية في خان السبل. وقد تطورت صلاحيات هذه المحكمة المستقلة عن الجماعات المسلحة كما يبدو لتشمل عدد من المهام والواجبات الأمنية ومنها الحفاظ على أمن الطرقات في المنطقة و منع حركة البضائع المسروقة في إدلب. وقد قامت بذلك من خلال إنشاء نقاط تفتيش في المناطق الواقعة بين خان شيخون وسراقب.

مجلس القضاء الموحد في محافظة حلب

تعود أصول مجلس القضاء الموحد في مدينة حلب (الذي تمت مناقشته أيضاً في الجزء الأول) إلى المحاولات المبكرة لإنشاء مؤسسات قانونية موحدة واحترافية ذات توجه مدني التي تلت سيطرة المعارضة على جزء كبير من محافظة حلب في صيف ٢٠١٢. حيث تم ملء الفراغ القانوني حينها جزئياً بمؤسسات محدودة التخصص نوقشت سابقاً. ومع ذلك، وبسبب النقص الكبير في الكفاءات من الحقوقيين، حاول قاضي منشق من مدينة حلب إنشاء مجلس قضائي بمن تبقى من حقوقيين بهدف تعميم شكل من أشكال الوحدة القضائية في جميع أنحاء المحافظة. وقد أعطى المؤسسون الأولوية لتأمين الدعم من الأولوية المحلية يقيناً منهم بأنه بدون قبول الجماعات المسلحة ودعمها فإن المحكمة سيكون مصيرها الفشل.

وقد اشترطت الكتائب المحلية أن يشكل رجال دين تابعين لهم ٥٠٪ من أعضاء المجلس، وأن تكون الشريعة مرجعيته الوحيدة-هذا الشرط كان تبريراً لوجود رجال دين لا يتمتعون بأي خبرة أو معرفة بالقانون في المجلس. حينها اقترح محام من اهل حلب تبني القانون العربي الموحد¹². تم قبول هذا الاقتراح في نهاية المطاف من قبل كل من رجال الدين المحليين والمحامين السوريين الأحرار ليتشكل مجلس القضاء الموحد في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١٢. العديد ممن شاركوا في إنشاء المجلس هم من النشطاء الذين شاركوا سابقاً في تأسيس المجلس الانتقالي في حلب في ٢٠١٢، (وهو المجلس الذي أصبح يعرف لاحقاً بمجلس محافظة حلب) ومع ذلك ما يزال مدى التنسيق بين هذه المجالس أمر يكتنفه الغموض.

في البداية، تم التوصل إلى اتفاق بين رجال القانون ورجال الدين في المجلس بحيث تم إسناد جميع المهام القضائية لقضاة مدربين في القانون السوري، باستثناء قضايا الأحوال الشخصية والتي تركت مسؤوليتها لقاض شرعي. ومع ذلك فقد تضاعف عدد الأعضاء ذوي التوجه الـ"علماني" أو على الأقل الحقوقيين المختصين مع مرور الوقت إما لمغادرتهم البلاد أو لوفاة بعضهم. أضف إلى ذلك أن عدم وجود دعم عسكري منتظم أدى لفرض العديد من القيود على أنشطة وصلاحيات المجلس. فعلى سبيل المثال تلقى المجلس العديد من التهديدات من قبل الجماعات المسلحة المحلية عند محاولته استدعاء أعضاء في هذه الجماعات المسلحة أو أقاربهم للمثول أمامه. وقد علق المجلس أنشطته في أواخر عام ٢٠١٣ بعد نقل معظم الجماعات المسلحة دعمها لمحكمة أخرى - الهيئة الشرعية حلب - أنشأتها أربعة ألوية إسلامية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطورات النزاع في حلب وتدهور الأوضاع، بما في ذلك القصف الجوي المستمر، اضطر معظم الأهالي إلى النزوح مما ساهم بالحد بشكل كبير من عدد الباحثين عن خدمات قانونية في المنطقة.

¹² للمزيد من المعلومات عن هذا القانون يرجى العودة للجزء الأول من هذا التقرير

المعهد العالي للقضاء السوري (غازي عنتاب، تركيا)

إنشاء مجلس القضاء الموحد وحرصه على تطبيق القانون العربي الموحد أوجب تأهيل كادر فعال ومحترم في المحاكم المحلية مما أدى لتأسيس المعهد العالي للقضاء السوري في غازي عنتاب، تركيا. ويسعى المعهد إلى توفير التدريب لكل من الحقوقيين ورجال الدين العاملين في المحاكم في سوريا لرفع مستويات كفاءتهم المهنية. أسس المعهد في آب/ أغسطس ٢٠١٣ من قبل القاضي السوري السابق خالد شبيب الذي كان يعيش في الكويت حيث توصلت صلته مع حزب الأمة الكويتي السلفي الذي أصبح أحد الداعمين للمعهد. وعلى الرغم من دعم حزب الأمة، ما يزال أنصار المعهد الأساسيين على كافة الأصعدة الأيديولوجية والعملية والمادية هم من السوريين، وخاصة أعضاء رابطة العلماء السوريين بقيادة الشيخ محمد علي الصابوني. وقد تلقى المعهد دعم معاذ الخطيب، عندما كان رئيساً للإئتلاف الوطني، في أكثر من مناسبة بالإضافة لدعم أعضاء آخرين إسلاميين في الائتلاف. وفي الآونة الأخيرة تلقى المعهد الدعم من قطر.¹³ وقد تخرج من المعهد حتى الآن أكثر من ٦٠٠٠ متدرب في أكثر من ١٣ دورات تدريبية مدة كل منها أسبوع يحاضر فيها عدد من الحقوقيين وعلماء الدين. وقد انتقد عدد من الحقوقيين والمهتمين المعهد بسبب قصر مدة الدورات التي لاتعد كافية لتوفير المتدربين بأكثر من فهم بدائي للنظم و الإجراءات القانونية، وقد نجحوا في نهاية المطاف بإقناع القائمين على المعهد لتعديل اسم الدبلوم من "شهادة القاضي" إلى "شهادة تدريب".

الهيئة الشرعية في حلب

وفر تشكيل مجلس القضاء الموحد السياق اللازم لإنشاء هيئة الشرعية في حلب في وقت لاحق. كما وضعنا سابقاً، كان الدافع وراء تأسيس مجلس القضاء الموحد الحد من الخلافات بين الكتائب المسلحة التي شكل رجال الدين أساس منظومتها القضائية، وتلك الكيانات القضائية الأكثر احترافية ذات التوجه القضائي المدني. وعلى الرغم من التوصل لتسوية ناجحة نسبياً بين هاتين المنظومتين بتبني القانون العربي الموحد كأساس للمجلس القضائي الموحد، فقد انسحبت أربعة ألوية إسلامية بارزة من المجلس لتشكيل كيان قضائي خاص بهم هو الهيئة الشرعية في حلب في وقت مبكر في ٢٠١٣.¹⁴

وبحسب مصادرتنا، فقد تطورت الهيئة الشرعية في حلب مع الوقت لتصبح منظمة متطورة نسبياً، حيث توسعت صلاحياتها لتتعدى صلاحيات باقي الكيانات القضائية في حلب لتشمل أموراً لاعلاقة لها بالقانون والأمن. حيث يبدو أن الهيئة الشرعية تطمح كمؤسسة لإدارة عدد من المؤسسات الخدمية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة

¹³ حسب مصادرتنا فقد وافقت قطر على تمويل تدريب قصير لاحق في قطر لخريجي الدورة الأولى.

بالنسبة لبعض القضاة والحقوقيين المنشقين و معارضي القانون العربي الموحد يعتبر تبني القانون العربي الموحد محاولة من جانب الإسلاميين في المعارضة إلى وضع الأساس لإقامة دولة إسلامية. وهي وجهة نظر تدعمها خلفية بعض المشاركين في إنشاء المعهد ومموليه مثل حزب الأمة الإسلامية من الكويت أو الداعمين القطريين. إلا أنه لابد من التنويه بأن المعهد، عكس الهيئة الشرعية في حلب التي اكتسبت شهرة واسعة، ما يزال مجهولاً بالنسبة لعدد كبير من الحقوقيين والعاملين في السلك القضائي، وقد تبيننا ذلك من خلال المقابلات التي أجريناها حيث وجدنا أن العديد من الحقوقيين ممن سألناهم عن القانون العربي الموحد ليس لديهم علم بوجود مشاريع تدريب بهذا الخصوص، وبعضهم لايعرف أكثر من وجود "بعض التدريبات" للمحامين وموظفي المحاكم الأخرى في غازي عنتاب.

¹⁴ هذه الألوية الأربعة هي: لواء التوحيد، جبهة النصرة، أحرار الشام الإسلامية وصقور الشام-على الرغم من أن لواء التوحيد حافظ في نفس الوقت على مستوى معين من الحماية لمجلس القضاء الموحد. وقد أشار البعض إلى أن مؤسسي الهيئة الأوائل هم ١٥ لواء وجماعة مسلحة، من بينهم: لواء فجر الإسلام، إحدى الجماعات التابعة لأحرار الشام الإسلامية، وأيضاً لواء أحرار سوريا وهي جماعة إسلامية أكثر اعتدالاً.

بما في ذلك: الأمن، الشؤون الدينية القضائية، مكتب قاضي التحقيق، الشؤون المدنية، الزراعة، والتجارة. هذا بالإضافة لتدخلها أيضاً في نزاعات عسكرية بارزة.

للهيئة قوة شرطة ساهم في تشكيلها الألفية التي أسست الهيئة. ووفقاً للمصادر، على الرغم من أن قوة الشرطة هذه لم تتعدى الـ ٢٠٠ عنصر، فقد شكلت قدرتها على استدعاء تعزيزات من الجماعات المسلحة وحشد تعزيزات عند الحاجة قوة حقيقية ميزتها عن باقي وحدات وقوى الشرطة في مناطق المعارضة التي لا تملك سوى أسلحة خفيفة ولا تستطيع القيام بما يتجاوز الدوريات الراجلة¹⁵. وتفوقت الهيئة الشرعية كذلك في قدراتها الإدارية، ويتبدى ذلك بوضوح في اتخاذها من مبنى مشفى العيون في مدينة حلب مقراراً لعملياتها في حين ما تزال معظم المحاكم وقوى الشرطة الأخرى تدير عملياتها في غرفة أو منزل صغير.

تشير الأدلة أيضاً إلى أنه وعلى الرغم من كون الهيئة الشرعية في حلب تعمل على مستوى أعلى بكثير من حيث القدرات التنفيذية و التنظيمية من أي مبادرة أخرى في باقي المحافظات التي تم استعراضها في هذا البحث، إلا أنها لم تستطع احتكار استخدام القوة أو التحول للسلطة القضائية العليا في مدينة حلب. فالخليط من القوى الصغيرة في مدينة حلب مثل سلطات تفتيش الحواجز التي نوقشت أعلاه، لم تختف مع ظهور الكيانات القوية المدعومة من الجماعات المسلحة. وبينما تغطي الهيئة مجموعة من قضايا الإدارة المدنية، وبإمكانها الآن إرسال شرطتها لإحضار كبار الشخصيات بما في ذلك رؤساء بعض الكتائب، فقد اعترفت بحدود قوتها و وصلت لتسويات حول بعض القضايا التشغيلية مع سلطات الحواجز. والمثال الرئيسي لهذه المساومة هو حالة عبور البضائع إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام في بستان القصر قبل سقوط هذا المعبر. وفقاً لأحد الروايات توجب على التجار الذين يقومون بإرسال شاحنات عبر المعبر دفع ما يقرب من ١٠٠٠ ليرة سورية إلى الهيئة الشرعية لتسجيل ملكية البضائع استعداداً للعبور. ومع ذلك فقد توجب عليهم أيضاً دفع رسوم مماثلة للجماعات المسلحة التي كانت تسيطر على نقطة تفتيش في ذلك الوقت. وتجدر الإشارة بأن قوة الشرطة التابعة للهيئة، وباقي القوات التابعة لباقي الجماعات المسلحة تراجعت في وقت واحد في وجه تقدم مسلحي الدولة الإسلامية الذين محا المحاكم الشرعية ومحاكم مجلس القضاء الموحد في ريف حلب، وكذلك جميع سلطات الحواجز على الأطراف الشرقية لمدينة حلب، وهو الأمر الذي لم تجرأ الهيئة الشرعية على القيام به.¹⁶

العلاقة المتوترة بين القدرات والأيدولوجيا

وصل عددٌ قليل من المحاكم والهيئات الشرعية الأصولية-المؤسسات القانونية التي تتبنى تفسيراً حرفياً للنص الديني- إلى مستويات لم يسبق لها مثل نسبياً من القدرات التنفيذية والكفاءة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى مواردهم المالية الكبيرة، وقدراتهم المادية والتنظيمية الفريدة وأنظمتهم الداخلية القوية. نتيجة لذلك، بحسب مصادرنا،

¹⁵<http://www.youtube.com/watch?v=j2dMHalfIAc>

¹⁶بحسب أحد المحامين المنشقين العاملين مع الائتلاف الوطني "قبل خمسة أشهر كنت أعمل على خريطة للهيئات والمحاكم الشرعية ومجلس القضاء الموحد التابعة لعموم المحافظة. وقد لاحظت إنه كل فترة -مع تقدم الدولة الإسلامية- يتم إغلاق محكمة من المحاكم التابعة لمجلس القضاء الموحد. الآن (أواخر ٢٠١٣ - بداية ٢٠١٤). بدأت الدولة الإسلامية بالتحرك بشكل سريع جداً، لذلك لم أحاول تحديث خريطتي لعدة أشهر "

أصبحت هذه المحاكم تتمتع بدرجة من الاحترام بين الأهالي¹⁷ الذين تأثروا بقدرة هذه المحاكم والهيئات على تأديب المجرمين وتحقيق العدالة، وهي أمور تعجز عن تحقيقها المحاكم الأخرى التي لا تتمتع بآليات تنفيذ فعالة. وهنا تبرز المحاكم التابعة لجبهة النصرة لأنها عملت أكثر من الجماعات الأخرى، وبخاصة الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، على كسب القلوب والعقول والتسويق ولو لوقت محدود مع الأولوية الأخرى.

للدلالة على ذلك يمكن النظر إلى تأسيس الهيئة الشرعية في حلب في ٢٠١٢ بدعم من جبهة النصرة بالتعاون مع أربعة أولوية أخرى، التي توسعت فيما بعد لتصل إلى ١٥ لواء عسكري. وقد بدأت الهيئة كـ"محكمة مختلطة"، ومع ذلك، ومع ازدياد قوة وسلطة جبهة النصرة، وتشتت باقي الفصائل المدنية العسكرية الأخرى، فقد ازداد نفوذ الجبهة داخل الهيئة التي تغيرت نتيجة لذلك لتصبح مؤسسة أصولية.

عموماً، وبالمقارنة مع الدولة الإسلامية التي عمدت لاستهداف منظمات الحكم المحلي والمجتمع المدني أكثر من استهدافها لقوات النظام، فقد انتهجت جبهة النصرة منهجاً يظهر حساسية أعلى نسبياً للسياق الوطني في سوريا. وهناك العديد من الأدلة على هذا النهج، فعلى سبيل المثال، علق عضو في لواء إسلامي منافس في درعا أن قاضي جبهة النصرة فصل في عدد من النزاعات على الغنائم العسكرية من حملات مشتركة ضد أهداف حكومية لصالح اللواء الإسلامي المنافس. وبحسب طبيب يعمل في مستشفى ميداني يعاني من نقص حاد في التمويل¹⁸ عرضت علي جبهة النصرة عقداً للعمل في أحد مشافيههم وتركوا لي حرية تقرير راتبي، في حين أن المنظمات الدولية غير الحكومية التي أعمل لديها حالياً لم تدفع راتبي منذ ستة أشهر. لو كنت أقوم بعملي طلباً للمال، هل تعتقد أنني سأبقى هناك [في سوريا]؟... بعد ثلاث سنوات من الحرب، لم يعد لدى الناس أي مدخرات، ولم يعد باستطاعة المغتربين إعالة أقاربهم كما حصل في بداية الأمر حين ظنوا أن كل شيء سينتهي في بضعة أشهر.

ويضيف مشارك آخر: "أهل حوارن مسلمون ملتزمون لكنهم لا يتفقون عموماً مع أيديولوجية تلك الجماعات. إننا قلقون من خططهم وأجنداتهم السرية التي يبدو أنها تتعدى القتال على الجبهات. ولكن إذا كان هناك قضية الاغتصاب على سبيل المثال، على الأقل ستجح جبهة النصرة بإلقاء القبض على الجاني فوراً، كائناً من كان، وبغض النظر عن عشيرته وعائلته وصلاته. إنهم [الناصرية] لا يخشون أحداً، وهذه القوة والقدرة مهمة للغاية في بعض الأحيان... عندما توافرت لدينا مصادر تمويل أخرى رفضنا شاحنة القمامة التي قدمتها لنا جبهة النصرة لأننا لم نكن نريد اسمهم عليها، فقاموا بتغييره. ولكن ماذا سنفعل عندما لا يكون هناك بديل مؤهل وقادر ممول من المجتمع الدولي؟ كيف لنا أن نطلب من الناس رفض دعمهم؟ كيف لهم أن يرفضوا؟ وإن رفضوا الآن، هل سيكون بإمكانهم الرفض في غضون ستة أشهر؟"

نهاية الجزء الثاني

¹⁷ بحسب المشاركين، هذا الاحترام لايعني بالضرورة الاعجاب، على العكس من ذلك فقد تحدث البعض عن حالة الانزعاج العامة من القناعات الأيديولوجية لهذه المجموعات



**LISTEN
COMPREHEND
RECOMMEND**